

Distr.: General
16 July 2008
Arabic
Original: English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البنود ٩١ (ف)، و (ش)، و (ت) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل

تخفيض الخطر النووي

متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية
أو استخدامها

تخفيض الخطر النووي

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٤-١	أولا - مقدمة
٢	١٧-٥	ثانيا - الملاحظات
٧	١٨	ثالثا - المعلومات الواردة من الحكومات
٧		كندا
٧		كوبا
١٠		اليابان
١٥		قطر



أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملا بالطلبات الواردة في قرارات الجمعية العامة ٣٢/٦٢ و ٣٩/٦٢ و ٤٢/٦٢.

٢ - ففي الفقرة ٥ من القرار ٣٢/٦٢، طلبت الجمعية العامة من الأمين العام أن يكشف الجهود ويؤيد مبادرات الدعم التي يمكن أن تساهم في التنفيذ الكامل للتوصيات السبع التي حددها المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح، والتي من شأنها أن تقلل بدرجة كبيرة مخاطر نشوب حرب نووية (انظر الوثيقة A/56/400، الفقرة ٣)، وأن يواصل تشجيع الدول الأعضاء على النظر في عقد مؤتمر دولي لتحديد سبل القضاء على الأخطار النووية على النحو المقترح في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥)، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين.

٣ - وفي الفقرة ٣ من القرار ٣٩/٦٢، طلبت الجمعية العامة إلى جميع الدول أن تبلغ الأمين العام بالجهود والتدابير التي اضطلعت بها لتنفيذ هذا القرار ونزع السلاح النووي، وطلبت إلى الأمين العام أن يعرض تلك المعلومات على الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين.

٤ - وفي الفقرة ٢٢ من القرار ٤٢/٦٢، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثالثة والستين، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

ثانيا - الملاحظات

٥ - تجسدت الجهود الدولية المبذولة للتصدي للتهديدات التي تشكلها الأسلحة النووية، منذ أمد طويل في نهجين أساسيين كثيراً ما يُتبعان في آن واحد، وهما: نزع السلاح، الذي يرمي إلى إزالة الأسلحة النووية، وتحديد الأسلحة، وهما ينطويان على تدابير عدة للحد من مخاطرها. وينعكس كلا هذين النهجين في قرارات الجمعية العامة ٣٢/٦٢ و ٣٩/٦٢ و ٤٢/٦٢، وإن كان كل من هذه القرارات يتناول جوانب محددة.

٦ - ويدعو قرار الجمعية العامة ٣٢/٦٢ إلى استعراض المذاهب النووية، وفي هذا السياق يطلب من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، اتخاذ تدابير لتنفيذ خطوات فورية وعاجلة لتقليل من مخاطر استعمال الأسلحة النووية بشكل غير مقصود وعارض بوسائل منها إلغاء حالة الاستنفار وإلغاء الاستهداف بالأسلحة النووية. وأهاب أيضاً بالدول الأعضاء أن تتخذ التدابير اللازمة لمنع انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبه، وتشجيع نزع السلاح النووي بغية إزالة الأسلحة النووية.

٧ - ويشدد قرار الجمعية العامة ٣٩/٦٢ ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع من أن هناك التزاماً قائماً بالسعي بنية صادقة إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه، في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، وبالوصول بتلك المفاوضات إلى نتيجة. وعلاوة على ذلك، تهب الجمعية العامة بجميع الدول الوفاء بذلك الالتزام فوراً عن طريق الشروع في مفاوضات متعددة الأطراف تفضي إلى الإبرام المبكر لاتفاقية بشأن الأسلحة النووية تحظر استحداث الأسلحة النووية أو إنتاجها أو تجريبها أو نشرها أو تكديسها أو نقلها أو التهديد بها أو استعمالها، وتنص على إزالة تلك الأسلحة.

٨ - ويؤكد قرار الجمعية العامة ٤٢/٦٢ مجدداً أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي مترابطان بصورة جوهرية ويعزز أحدهما الآخر، كما يحدد القرار خطوات محددة لازمة لتحقيق نزع السلاح النووي، بما في ذلك إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية؛ وتقليص دور الأسلحة النووية في المذاهب الاستراتيجية والسياسات الأمنية؛ ووقف التحسينات النوعية؛ وإلغاء حالة الاستنفار النووي؛ واتخاذ خطوات لتخفيض التهديد النووي تدريجياً؛ ووضع ضمانات أمنية للدول غير الحائزة على أسلحة نووية تكون ملزمة قانوناً؛ والشروع في مفاوضات جماعية بشأن إجراء تخفيضات كبيرة للأسلحة النووية؛ وتطبيق مبدأ اللارجعة؛ والتنفيذ الفعال للخطوات الثلاث عشرة الرامية إلى نزع السلاح النووي المتفق عليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠؛ وخفض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية؛ والتفاوض بشأن معاهدة فعالة مع إمكانية التحقق، تتعلق بالمواد الانشطارية، في مؤتمر نزع السلاح، والشروع في مفاوضات بشأن نزع الأسلحة النووية؛ وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في موعد مبكر؛ وعقد مؤتمر دولي بشأن نزع السلاح النووي، بجميع جوانبه في موعد مبكر لتحديد وبحث تدابير ملموسة لنزع السلاح النووي.

٩ - وقد أعلن بعض الدول الحائزة على الأسلحة النووية عن تخفيضات في عدد الأسلحة المخزونة لديها. وتتضمن الإعلانات الانفرادية الأخرى الصادرة من بعض الدول الحائزة على الأسلحة النووية جهوداً للإسراع بتفكيك الرؤوس الحربية النووية وإغلاق مواقع إجراء التجارب النووية، وخفض اعتمادها على الأسلحة التي جرى نشرها وعدد أنظمة الإيصال التي بحوزتها.

١٠ - وتم التوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي لوضع ترتيبات ملزمة قانوناً لمتابعة معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها

(START I)^(١). وقد فتح أيضا باب التوقيع على معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى من أجل انضمام دول متعددة إليها. وشجعت المبادرات الجديدة العديدة التي أطلقتها الحكومات والمجتمع المدني تقديم اقتراحات ترمي إلى تحقيق رؤية لعالم خال من الأسلحة النووية، بما في ذلك دعوة أخرى من رجال دولة أمريكيين مشهورين^(٢) ومن مؤتمر دولي^(٣).

١١ - إلا أنه لا تزال هناك شواغل وتحديات كثيرة. فتخفيضات عدد الأسلحة النووية لا يتجاوز مستوى الإعلان، ويقل عن التوقعات بحدوث تخفيضات عميقة، كما لم يتم التحقق منه دوليا. وليس هناك ما يضمن اللارجعة، كما أن الأعداد الدقيقة المتعلقة بحجم وتكوين ترسانات الأسلحة النووية العالمية لا تزال طي الكتمان. ولئن كان العدد الإجمالي للأسلحة النووية قد انخفض بصورة كبيرة عن مستواه العالية التي كان عليها أثناء الحرب الباردة، فإن التقارير تفيد بأنه لا تزال توجد ٢٦ ٠٠٠ قطعة سلاح نووي مكدسة. ولا تزال هناك أيضا شواغل بشأن المذاهب النووية، ولا سيما من حيث إعادة تأكيد بعض الدول الحائزة على أسلحة نووية على الدور الحيوي للردع النووي في سياساتها الأمنية، وتمديد فترة صلاحية بعض الرؤوس الحربية ومنظومات الأسلحة الموجودة، وتحديثها.

١٢ - ولم تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بعد حيز النفاذ. وقد عقد الأمين العام المؤتمر الخامس المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، عملا بالمادة الرابعة عشرة من المعاهدة. وقد عُقد المؤتمر في فيينا في ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، واختتم بنجاح باعتماد الإعلان والتدابير الختامية لتعزيز بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد أسفرت الجهود المركزة المبذولة على مدى السنة الماضية، من أجل تحقيق شمول المعاهدة، عن قيام ١٥ دولة إضافية بالتوقيع على المعاهدة، مما وصل بمجموع الدول الموقعة عليها إلى ١٧٨ دولة. وقامت ٦ دول أيضا بالتصديق على المعاهدة، مما وصل بعدد التصديقات إلى ما مجموعه ١٤٤ دولة. وهذا يشمل تصديقا إضافيا واحدا من إحدى دول "المرفق" وبذا فإن ٣٥ دولة من بين ٤٤ دولة من الدول القادرة على إنتاج أسلحة نووية، ويلزم قيامها بالتصديق من أجل بدء نفاذ المعاهدة قد صدقت عليها الآن. وفي البيان الاستهلاكي الذي أدلى به الأمين العام أمام مؤتمر نزع السلاح، في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، جدد دعوته إلى الدول الأعضاء بالمضي قدما بروح

(١) الولايات المتحدة - الإعلان الإطاري الاستراتيجي الصادر عن الولايات المتحدة - في سوتشي، الاتحاد الروسي ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

(٢) مقالات صحيفة وول ستريت، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ و ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

(٣) تحقيق رؤية عالم خال من الأسلحة النووية، أوصلو ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير، ٢٠٠٨.

توافقية، محذرا من أن المؤتمر في خطر من أن يضل سبيله، ما لم يجدد الطموح والشعور بوحدة الهدف، التي أثمرت منجزاته الأخيرة، وحث الدول الأعضاء على الاستفادة من التقدم المحرز في تلك الهيئة منذ عام ٢٠٠٦. وقد قدمت إسهامات مهمة لتعزيز المناقشات الموضوعية، بما في ذلك إجراء مناقشات منظمة، لكن بالرغم من الجهود المتجددة وتوافر قدر كبير من الأرضية المشتركة فيما بين أعضائه، لا يزال الاتفاق حول برنامج العمل بعيدا عن متناول المؤتمر.

١٣ - وأجرت هيئة نزع السلاح مداولات ببناء بشأن التوصيات المتعلقة بتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، أثناء دورتها الأخيرة التي تُعقد كل ثلاث سنوات، وعُقدت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، بيد أنه لا تزال توجد أوجه تباين كبيرة وقد اختتمت دورة اللجنة دون التوصل إلى اتفاق.

١٤ - ولا تزال التهديدات المتعلقة بالانتشار قائمة. وأعلنت ثلاث دول عن امتلاكها لأسلحة نووية منذ أيار/مايو ١٩٩٨. ولا تزال معاهدة عدم انتشار النووي تقصر عن تحقيق عضوية عالمية. ولئن كانت ٨٨ دولة قد اعتمدت البروتوكول الإضافي، فإن ٣٠ دولة من الدول الأطراف لم تبرم بعد اتفاقات الضمانات الشاملة الخاصة بها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على نحو ما هو مطلوب بموجب المعاهدة. وتتواصل الجهود الدبلوماسية بغرض تحقيق الامتثال الكامل من جانب جمهورية إيران الإسلامية لقرارات مجلس الأمن ١٩٣٧ (٢٠٠٦)، ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، و ١٨٠٣ (٢٠٠٨). كما تستمر الجهود التي تبذلها الدول الست الأطراف، والمتعلقة بتنفيذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للبيان المشترك المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، واتفاق ١٣ شباط/فبراير. والعمل جار فيما يتعلق بتعطيل المرافق النووية، وأصدرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إعلانا يتناول أنشطة برنامجها النووي في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

١٥ - واختتمت الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بنجاح الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، التي عُقدت في جنيف في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٩ أيار/مايو ٢٠٠٨. وعقدت اللجنة مناقشات موضوعية بشأن مبادئ وأهداف وسبل تعزيز التنفيذ الكامل للمعاهدة، فضلا عن تعزيز شمولها. وقدرت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الإعلانات الأخيرة الصادرة عن الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بخفض مخزوناتها من الأسلحة النووية، بيد أنها أعربت عن قلقها لبطء التقدم في تنفيذ التزامات تلك الدول المتعلقة بنزع السلاح. وقد عولجت أيضا الحاجة إلى تناول قضايا الانتشار بصورة فعالة،

فضلا عن ضرورة وفاء الدول الأطراف بالامتثال والالتزامات المتعلقة بالضمانات، بما في ذلك بذل قصارى الجهود من أجل التوصل إلى حلول دبلوماسية للشواغل المتعلقة بالامتثال وتعزيز الثقة فيما بين جميع الدول الأطراف. وقد جرى التأكيد على أهمية تحقيق شمول المعاهدة، كما جرى التشديد على مساهمة المناطق الخالية من الأسلحة النووية في الأمن العالمي والإقليمي. وأكدت الدول الأطراف مجددا أهمية القرار الصادر بشأن الشرق الأوسط الذي اعتمد في مؤتمر الأطراف لعام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديداتها، كما أكدت مشروعيته إلى أن تتحقق أهدافه ومقاصده. وأكدت الدول الأطراف مجددا أيضا أنه لا ينبغي تفسير أي شيء في المعاهدة باعتباره يؤثر في حقها غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، كما أكدت أن ممارسة هذا الحق يجب أن تكون متسقة مع الالتزامات بعدم الانتشار النووي الواردة في المعاهدة.

١٦ - وقد قدمت مقترحات جديدة عديدة لإعداد نهج متعدد الأطراف لدورة الوقود النووي كوسيلة لمواجهة التوسع المتوقع في استخدام الطاقة النووية، ولمواجهة مخاطر الانتشار المحتملة المرتبطة بذلك. وجرى التسليم أيضا بمساهمة مبادرات مختلفة في تحقيق التعاون في خفض التهديدات من كافة أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، والشراكة العالمية ضد انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل والمبادرة العالمية للحد من التهديدات. وقد عزز بدء نفاذ الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي عام ٢٠٠٧ الجهود المبذولة لتعزيز مكافحة الإرهاب النووي، في حين اعتمد مجلس الأمن، في معرض رده على التهديد المستمر الذي يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل، والمواد المتصلة بها إلى جهات من غير الدول، وبموجب ذلك القرار اعتمد المجلس في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، القرار ١٨١٠ (٢٠٠٨)، الذي يمدد ولاية اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، لمدة ثلاث سنوات أخرى. وقرر، أن تقوم تلك اللجنة بتكثيف جهودها من أجل تعزيز التنفيذ الكامل من جانب جميع الدول للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

١٧ - وبالرغم من التقدم المحرز في بعض المجالات، يلزم بذل المزيد من الجهود المتآزرة لتخفيض الأخطار النووية، ومواجهة التحديات الراهنة المتعلقة بترع السلاح وعدم الانتشار. وقد أكد الأمين العام أن إعادة تنشيط برنامج نزع السلاح وعدم الانتشار لا يزال أولوية بالنسبة للأمم المتحدة. ويواصل الأمين العام، فضلا عن الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، من خلال الدعوة والتفاعل المباشر المركز مع الدول، والمنظمات الدولية والإقليمية والاجتماع المدني، إبراز الحاجة إلى تحقيق مزيد من التقدم في خفض التهديد بالأسلحة النووية، وأهمية تحقيق التقدم في السعي من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ثالثاً - المعلومات الواردة من الحكومات

١٨ - ودعت جميع الدول الأعضاء عن طريق مذكرة شفوية مؤرخة ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، إلى إبلاغ الأمين العام بما بذلته من جهود وقامت به من تدابير من أجل تنفيذ القرار ٣٩/٦٢ المعنون "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها". وقد وردت حتى الآن ردود من كندا وكوبا واليابان وقطر، وترد نصوص تلك الردود أدناه. وستصدر أي ردود أخرى واردة من الدول الأعضاء في شكل إضافات لهذا التقرير.

كندا

[الأصل: بالانكليزية]

[١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

آثرت كندا الامتناع عن التصويت على القرار كما كان دأبنا بصورة اعتيادية في السنوات الماضية. وتعتقد كندا اعتقاداً راسخاً بوجود التزام بالسعي، بنية صادقة، إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه، على نحو ما ورد في القرار. وعليه، فكلما أُجري في السنوات الماضية تصويت منفصل على الفقرة ١ من المنطوق، كانت كندا تصوت تأييداً لها من أجل إظهار الدعم لقرار محكمة العدل الدولية. ومع ذلك، فإن القرار ليس متوازناً على وجه الإجمال بما فيه الكفاية، ويتناول على حدة جانباً واحداً من جوانب الفتوى. ولئن كان التقدم في مجال نزع السلاح يتطلب إرادة سياسية يمكن لفتوى محكمة العدل الدولية المساعدة على تكوينه، فإن كندا لا تنظر إلى قرار اللجنة الأولى هذا باعتباره وسيلة مناسبة لتنفيذ فتوى محكمة العدل الدولية. فتزع السلاح أساساً مسألة سياسية، والأرجح أن يتم التقدم في هذا المجال تدريجياً.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، صدرت الفتوى التاريخية لمحكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، وتلاحظ كوبا بقلق أن البشرية لا تزال رغم ذلك مهددة بالدمار في ظل وجود ترسانة ضخمة من الأسلحة النووية.

٢ - وما برح المشهد العام يبعث على التشاؤم: ذلك أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تتمسك بموقفها الرافض للتخلي عن استخدام الأسلحة النووية في عقيدتها العسكرية، بل والأدهى من ذلك أن حكومة إحدى هذه الدول، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، طرحت إمكانية استخدامها، بما في ذلك ضد الدول غير الحائزة لها، ردًا على هجمات بأسلحة غير نووية.

٣ - ونظرًا لعدم إحراز أي تقدم في مجال نزع السلاح النووي، تظل الملاحظات التي نقلتها حكومة جمهورية كوبا إلى الأمين العام عملاً بالقرار ٨٣/٦١ والتي صدرت في تقريره A/62/165 سارية تمامًا.

٤ - بيد أن كوبا تود أن تؤكد مجددًا أن استخدام الأسلحة النووية عمل مناف تمامًا للمثل الأخلاقية ولا يمكن تبريره في ظل أي مفهوم أو مذهب أمني. وإنه لمن المشين أن يستمر وجود الأسلحة النووية ويتواصل استحداث أنواع جديدة منها أكثر تطورًا تشكل تهديدًا خطيرًا للبشرية جمعاء.

٥ - وتشدد كوبا على أن استخدام الأسلحة النووية له عواقب مدمرة بالنسبة لجميع أشكال الحياة المعروفة على وجه الأرض. كما أن هذا الاستخدام ينطوي على انتهاك صارخ للقواعد الدولية المتصلة بمنع الإبادة الجماعية. ومن واجب المجتمع الدولي أن يطالب بحزم بالامتثال للالتزام بتحقيق هدف الإزالة التامة للأسلحة النووية وإقامة عالم خال من تلك الأسلحة الفتاكة.

٦ - ورغم إعلان نهاية الحرب الباردة، يوجد في العالم نحو ٣٢ ٣٠٠ سلاح نووي منها أكثر من ١٢ ٠٠٠ قطعة جاهزة للاستعمال الفوري. كما لم تتوقف برامج تحديث الأسلحة النووية.

٧ - وبالنسبة للبلدان غير الحائزة لأسلحة نووية، التي هي أيضا أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يشكل هذا الوضع مدعاة للقلق الشديد. وفي انتظار الإزالة التامة للأسلحة النووية، يجب وضع صك عالمي غير مشروط وملزم قانونًا بشأن منح ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

٨ - ويجب على الدول الأطراف في المعاهدة أن تلتزم التزامًا ثابتًا بتنفيذ جميع أحكامها، إضافة إلى الخطوات العملية الثلاث عشرة الرامية إلى بذل جهود منتظمة وتدرجية لتنفيذ المادة السادسة منها، ولا سيما تقديم تعهد قاطع من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية بما يفرضي إلى نزع السلاح النووي. وحدير بالذكر أيضا أن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ (انظر الوثيقة

NPT/CONF.2000/28، (الجزء الأول)) أعاد التأكيد في وثيقته الختامية على أن قيام الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بتقديم ضمانات أمنية ملزمة قانوناً إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والأطراف في المعاهدة من شأنه تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، في انتظار تحقق إزالتها التامة.

٩ - ويقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية التزام قانوني لا ينحصر في عقد مفاوضات تفضي إلى تحقيق نزع السلاح النووي بالكامل في ظل نظام تحقق دولي صارم وفعال، بل عليها أيضاً الوصول بهذه المفاوضات إلى نتيجة.

١٠ - ومن جانب آخر، تقوم بعض القوى النووية بكل نفاق بحصر المشكلة النووية في مسألة عدم الانتشار وذلك على حساب نزع السلاح النووي، في حين أنها، هي نفسها، ضالعة في أعمال الانتشار الرئيسي، بمعنى أنها تعمل على تحديث ترساناتها النووية.

١١ - وتؤكد كوبا من جديد أن عدم الانتشار النووي لا يشكل، رغم أهميته، غاية في حد ذاته، وإنما وسيلة لبلوغ الهدف النهائي والأسمى المتمثل في الإزالة التامة للأسلحة النووية. وهي تشدد، إضافة إلى ذلك، على أن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمان الوحيد لتجنب العواقب الكارثية التي تنشأ عن استخدامها. فالأسلحة النووية الموجودة حالياً أقوى آلاف المرات من القنابل التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد مدينتي هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين، ومن شأنها أن تسبب دماراً وإبادة جماعية أكبر بكثير مما حدث في عام ١٩٤٥.

١٢ - ولا تزال الآليات والصكوك المتعددة الأطراف التي يمتلكها المجتمع الدولي للتصدي لمسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة عاجزة عن تحقيق طموحاته. والمثال على ذلك هو تعذر تنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة المتفق عليها في المؤتمر السادس لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ من أجل إزالة الترسانات النووية، وفشل مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ الذي لا تشير وثيقته الختامية إلى نزع السلاح لتعذر التوصل إلى توافق في هذا الصدد. ويضاف أيضاً إلى القائمة المؤتمر السابع لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥ الذي فشل في التوصل إلى أي اتفاق؛ فضلاً عن عجز مؤتمر نزع السلاح حتى الآن عن عقد مفاوضات تقوم على أساس الأولويات وتتناول برنامجاً لنزع السلاح النووي على مراحل ينتهي بالإزالة التامة للأسلحة النووية.

١٣ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أوليت كوبا شرف رئاسة حركة بلدان عدم الانحياز أثناء انعقاد مؤتمر القمة الرابع عشر لرؤساء الدول أو الحكومات في هافانا، وفيه شدد قادة الحركة على إيلاء نزع السلاح النووي الأولوية القصوى في مجال نزع السلاح وتحديد

الأسلحة، وكذلك على أهمية الفتوى التي توصلت إليها بالإجماع محكمة العدل الدولية بشأن وجوب إجراء مفاوضات بحسن نية تتعلق بترع السلاح النووي بكافة جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، والوصول بهذه المفاوضات إلى نتيجة.

١٤ - وكوبا دولة طرف في معاهدة عدم الانتشار، وقد انضمت كذلك إلى المعاهدات الدولية المتعلقة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وهي تؤيد في إطار الجمعية العامة القرارات الداعية إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية، ومنها على سبيل المثال القرار ٤٢/٦٢ المعنون "نزع السلاح النووي"، والقرار ٥١/٦٢ المعنون "اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية".

١٥ - إضافة إلى ذلك، تؤيد كوبا، بصفتها عضوا في مؤتمر نزع السلاح، البدء على أساس الأولويات في عقد مفاوضات بشأن وضع برنامج لترع السلاح النووي على مراحل ينتهي بالإزالة التامة للأسلحة النووية، وقد شاركت أيضا في صياغة مبادرات ملموسة في هذا السياق وضعتها مجموعة الـ ٢١. وفي إطار موقفها المؤيد لترع السلاح النووي، شاركت كوبا في هيئة نزع السلاح حيث اقترحت، مع بقية البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز، مجموعة من التوصيات الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي.

١٦ - وتمثل التوصيات المعروضة على هيئة نزع السلاح دليلا أيضا على أن أعضاء الحركة، ومنهم كوبا، يعملون على نحو يتسق مع أهداف ومقاصد قرار الجمعية العامة ٣٩/٦٢.

اليابان

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٨]

الالتزام بالمبادئ الثلاثة لعدم الانتشار النووي

١ - ما برحت حكومة اليابان تلتزم التزاما راسخا بـ "المبادئ الثلاثة لعدم الانتشار النووي" التي تصف سياسة عدم حيازة الأسلحة النووية، أو إنتاجها، أو السماح بإدخالها إلى اليابان. وقد أوضحت الحكومات المتعاقبة في اليابان، بصورة متكررة، بما في ذلك الحكومة الحالية التي يرأسها رئيس الوزراء فوكودا، أن اليابان ستظل مؤيدة لهذه المبادئ.

تقديم قرارات بشأن نزع السلاح النووي إلى الجمعية العامة

٢ - وقد دأبت اليابان منذ عام ١٩٩٤، على تقديم قراراتها المعنية بترع السلاح النووي إلى الجمعية العامة.

٣ - وفي عام ٢٠٠٧، ومع الأخذ في الاعتبار بالحالة الدولية الأخيرة المحيطة بترع السلاح النووي وعدم الانتشار، قدمت اليابان مشروع قرارها بشأن نزع السلاح النووي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وقد اعتمد مشروع القرار في الجلسة العامة للجمعية العامة المعقودة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بأغلبية كاسحة بلغت ١٧٠ صوتاً مؤيداً وهي أكبر أغلبية على الإطلاق.

٤ - ومع أن حالة نزع السلاح النووي لا تزال تمثل تحدياً، تعتزم اليابان مواصلة مختلف الجهود الدبلوماسية من أجل المحافظة على نظام نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي، وتعزيزه، استناداً إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، واستجابة للإرادة السياسية للغالبية الكبيرة للمجتمع الدولي، والتي جرى الإعراب عنها خلال اعتماد هذا القرار.

الجهود المبذولة من أجل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر

٥ - تؤكد اليابان أهمية دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ مبكراً، وهي التي تشكل أحد الأعمدة الرئيسية لنظام معاهدة عدم الانتشار. ومن هذه الزاوية، بذلت اليابان جهوداً مختلفة، بما في ذلك ما يلي:

(أ) عملت على تشجيع تصديق دول المرفق الثاني مبكراً، في شباط/فبراير ٢٠٠٧، حيث دعت اليابان كولومبيا، التي لم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، في ذلك الوقت، ولكنها قامت بالتصديق عليها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، حيث قام وفد يرأسه رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الكولومبي بزيارة مرافق نظام الرصد الدولي وتبادل وجهات النظر مع الجهات ذات الصلة في اليابان،

(ب) وفي تموز/يوليه ٢٠٠٧، وجهت اليابان الدعوة أيضاً لوفد حكومي من إندونيسيا لغرض التشجيع على تصديق إندونيسيا على المعاهدة،

(ج) ومثل نائب الوزير الأول هيتوشي كيمورا اليابان في المؤتمر الخامس المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ٢٠٠٧، وحث جميع الدول التي لم توقع بعد على المعاهدة أو تصدق عليها على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن،

(د) ومن المهم أيضاً أن تواصل اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الجهود من أجل إنشاء نظام للتحقق من حظر التجارب النووية، بما في ذلك نظام الرصد الدولي. وحتى هذا التاريخ، أقرت الأمانة التقنية المؤقتة للجنة التحضيرية التابعة

لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية سبعة من أصل ١٠ مرافق مزعم إقامتها في اليابان من أجل نظام الرصد الدولي، كما أنشئ نظام في تاكاساكي لكشف الغازات الحاملة.

الأنشطة الجارية استعداداً لبدء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية

٦ - تؤكد اليابان على ما لبدء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية من أهمية وضرورة ملحة. وكمساهمة ملموسة لبلوغ هذه الغاية قدمت اليابان في أيار/مايو ٢٠٠٦، ورقة عمل إلى مؤتمر نزع السلاح بهدف تعميق المناقشات المتعلقة بالمسائل الموضوعية الخاصة بإبرام معاهدة كهذه وتيسير التفكير ببدء المفاوضات بشأنها.

٧ - وما فتئت اليابان تبذل قصارى جهودها لكسر الجمود الحالي الذي يشهده مؤتمر نزع السلاح، توطئة لبدء مفاوضات لإبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية مبكراً. ويتولى السفير سوميو تاروي التنسيق في ما يتصل بالبندين ١ و ٢ من جدول الأعمال في الدورة الحالية لمؤتمر نزع السلاح، مع التركيز عامة على حظر المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية وفي غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. وقد ضاعفت اليابان جهودها لهذا الغرض من خلال إيفاد ممثلين رفيعي المستوى إلى المؤتمر في مناسبات مختلفة. وفي ٤ آذار/مارس ٢٠٠٨، أدلى ياشوهيدي ناكاياما، نائب وزير الخارجية، ببيان في المؤتمر ناشد فيه أعضاء المؤتمر بدء المفاوضات لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية دون إبطاء.

المساهمة في عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠١٠

٨ - ومن أجل تقديم مساهمات ملموسة إلى العملية التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، أوفدت اليابان السفير يوكيا أمانو ليتولى رئاسة الدورة الأولى للجنة التحضيرية، والتي أسهمت في رئاستها في بدء عملية استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ بداية ناجحة باعتماد جدول أعمال.

٩ - وخلال الدورة الثانية للجنة التحضيرية المعقودة عام ٢٠٠٨، أدلى وفد اليابان ببيانات، وشارك في مناقشات أثناء المناقشة العامة وفي كل من مجموعات المناقشة مؤكداً على أهمية تعزيز نظام معاهدة منع الانتشار النووي، ومعباً عن وجهات نظره بشأن التحديات التي يواجهها ذلك النظام. وقدمت اليابان إلى المؤتمر ورقة عمل بشأن مركزها المتعلق بالمجموعة ١ (NPT/CONF.2010/PC.II/WP.10)، والمجموعة ٢ (NPT/CONF.2010/PC.II/WP.7)، والمجموعة ٣ (NPT/CONF.2010/PC.II/WP.8)، ثقافة نزع السلاح وعدم الانتشار (NPT/CONF.2010/PC.II/WP.9) والتقارير المتعلقة بنزع السلاح

النووي (NPT/CONF.2010/PC.II/4) وبشأن القرار المتعلق بالشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ (NPT/CONF.2010/PC.II/5).

التعاون من أجل نزع السلاح النووي في روسيا

١٠ - أعلن قادة مجموعة الثمانية، في مؤتمر كانافاسكس المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، عن قيام "الشراكة العالمية بين مجموعة الثمانية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل" بغية التصدي لمسائل عدم الانتشار ونزع السلاح ومكافحة الإرهاب والسلامة النووية. والتزمت اليابان تلبية لغرض هذه الشراكة بتقديم مساهمة تربو عن ٢٠٠ مليون دولار، يخصص منها مبلغ ١٠٠ مليون دولار لبرنامج مجموعة الثمانية للتخلص من فائض بلوتونيوم الاتحاد الروسي القابل للاستخدام في الأسلحة بينما يُخصص الباقي لمشاريع تفكيك غواصات الاتحاد الروسي النووية المسحوبة من الخدمة. ومنذ ذلك الحين تعاونت اليابان في إتمام تفكيك غواصتين نوويتين مسحوبتين من الخدمة. والتزمت اليابان بتمويل تفكيك أربع غواصات إضافية. وعلاوة على ذلك، قررت اليابان عام ٢٠٠٦ التعاون في بناء منشأة تخزين ساحلية لغرفة المفاعل في خليج رازبوينيك. واستناداً إلى توقع إتمام تفكيك جميع الغواصات النووية المسحوبة من الخدمة في أقصى شرق روسيا بحلول ٢٠١٠. بما في ذلك من خلال التعاون بين اليابان والاتحاد الروسي. أعربت اليابان عن اعتزامها النظر في إقامة تعاون ثنائي في مجالات أخرى بما يحقق المنفعة المتبادلة.

الجهود الرامية إلى تعزيز التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار

١١ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٢، قدمت مجموعة الخبراء الحكوميين المعنية بالتثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار تقريراً إلى الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وطلبت المجموعة تنفيذ هذا التقرير، الذي اعتمد دون تصويت في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة.

١٢ - ومنذ عام ١٩٨٣، وجهت اليابان الدعوة لزيارتها إلى ما يزيد عن ٦٥٠ مشاركاً في برنامج زمالات الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح، مما يشمل زيارة مدينتي هيروشيما وناغازاكي، حيث تتاح لهؤلاء المسؤولين الشباب الذين سيتولون مستقبلاً المسؤولية عن دبلوماسية نزع السلاح الفرصة ليشهدوا بأعينهم الآثار المروعة الطويلة الأمد التي تتسبب فيها القنابل الذرية. وستواصل اليابان المساهمة في هذا البرنامج.

١٣ - وتؤمن اليابان بأن المجتمع الدولي ينبغي أن يكون على دراية جيدة بالآثار المدمرة للأسلحة النووية. وتماشياً مع رغبة اليابان في ألا تستخدم هذه الأسلحة مرة ثانية قط دعمت

حكومة اليابان في عدد من المناسبات جهود الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية والجامعات ومختلف المؤسسات في تنظيم عروض تتعلق بالقنابل الذرية في بلدان أجنبية.

١٤ - ولتوضيح الوضع الحالي لترع السلاح وعدم الانتشار وسعياً لأن تحظى هذه المسألة بفهم ودعم واسع النطاق أصدرت وزارة الخارجية اليابانية في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ الطبعة الرابعة من الكتاب المعنون "سياسة اليابان في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار".

١٥ - وفي إطار جهود اليابان لتنفيذ التوصيات المقترحة في تقرير عام ٢٠٠٢، دعت اليابان أكاديميين بارزين في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار لزيارة اليابان. وألقى هؤلاء المثقفون محاضرات في طوكيو وهيروشيما وناغازاكي، بشأن ضرورة نزع أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما نزع السلاح النووي.

١٦ - وقامت اليابان بتوزيع كتاب مصور من نوع مانغا عن تجربة القنبلة الذرية بعنوان BAREFOT GEN على المشاركين في الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٠ في العام الماضي. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٧، وبمناسبة عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمسائل نزع السلاح في سابورو، عُقدت حلقة نقاش بمشاركة من الطلبة الجامعيين المحليين عن كيفية تحقيق عالم سلمي وآمن وخالٍ من الأسلحة النووية وكان الغرض من حلقة النقاش هذه إتاحة الفرصة للمشاركين الشباب من أجل تعميق فهمهم لقضايا نزع السلاح وعدم الانتشار وتنمية مهارات التفكير النقدي لديهم.

١٧ - وخلال الدورة الأخيرة للجنة الأولى للجمعية العامة، قدمت اليابان الدعم إلى لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بترع السلاح، والسلام والأمن، من أجل عرض فيلم معنون "جرس أنغيوس ناغازاكي - ١٩٤٥" في مقر الأمم المتحدة.

١٨ - ويعد التآزر مع المجتمع المدني الذي يشارك في مختلف الأنشطة المتعلقة بالثقيف في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار، أمراً لا غنى عنه لزيادة فعالية تلك الجهود. وتعتزم اليابان العمل مع المنظمات غير الحكومة والبلديات من أجل تعزيز ثقافة نزع السلاح وعدم الانتشار. وأثناء الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، نظّمت اليابان بالاشتراك مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح حلقة عمل بشأن ثقافة نزع السلاح وعدم الانتشار بمشاركة منظمات غير حكومية وناجين من القصف بالقنبلة الذرية. وكان الغرض من هذه الحلقة معالجة موضوع كيفية إفهام أجيال المستقبل مدى القوة التدميرية الهائلة للأسلحة النووية، فضلاً عن ما تسببه من وفيات وأضرار.

قطر

[الأصل: بالانكليزية]

[١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

تعد دولة قطر إحدى الدول الراحية لهذا القرار. وقد قامت بالتصديق على كل من معاهدة الانتشار النووي للأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كما تعارض استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وتدعم دولة قطر إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.